

العامل النحوي

بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين

م. م. أنور راكان شلال
كلية الإمام الأعظم الجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

يهدف هذا البحث في الأساس إلى البحث في نظرية العامل النحوي عند ابن مضاء القرطبي وعلماء اللغة والنحو المحدثين، والسبب في اختيار هذه الشخصية كونها من أشهر الشخصيات الثائرة على نظرية العامل النحوي التي أثبتتها القدماء كالحليل وسيبويه ونحاة البصرة الأوائل، إذ أبطل ابن مضاء نظرية العامل وذلك بوحى من مذهبه الظاهري في الفقه الذي أبطل القياس والتعليل وبعض الأفكار الفلسفية وهي من أحمد المحاولات التيسيرية في تأريخ النحو العربي، أما المحدثون فكان أولهم إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) وتابعه أحمد عبد الستار الجوارى ومهدي المخزومي وشوقي ضيف في بعض آرائه تمام حسان الذي حاول أن يضع نظرية القرائن السياقية محل نظرية العمل، والحق أن نظرية العامل أصيلة متأصلة في النحو العربي ولم يستطع الذين ثاروا عليها أن يستبدلوها بشيء ولم يستطيعوا أن يلغوها بسبب الثقل العظيم لها في العربية وكذلك كانت بعض آرائهم التيسيرية من المحاولات الجادة لتسهيل النحو العربي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث بين يدي الساعة رحمة للعالمين
محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد جاء بحثي الموسوم (العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين) في وسط ثورة فكرية ونهضة لغوية عالمية ومحاولة لربط الفروع بالجذور، إذ إن نظرية العامل النحوي من أخطر النظريات الأصولية النحوية التي دارت حولها رحى الأقلام الجائرة والعدالة فكان بحثي المتواضع هذا لمسة على جراح النظرية واستطباباً لها.

وكان سبب اختياري له رغبة في خدمة لغة القرآن التي شرفها الله بكتابه العظيم ولحبي للغة الرائعة والدقة الموضوع وأصالته وقدمه في التراث اللغوي للعرب ارتأيت أن أجعله على مبحثين:

وجاء المبحث الأول (العامل النحوي وابن مضاء) منه حول رأي ابن مضاء في موضوع العامل وكيف أنكره وثار عليه وكيف قدم الحجج على إنكاره من حجج قديمة وماراه وما استمدته من مذهبه الظاهري في الفقه.

وجاء المبحث الثاني (العامل عند المحدثين) من البحث حول رأي المحدثين في العامل النحوي وكيف سايروا ابن مضاء في إلغائه وكان في مقدمتهم إبراهيم مصطفى وتبعه تلميذه احمد عبد الستار الجوارى وذكرت رأيهم ثم عرجت على رأي مهدي المخزومي وهو لا يختلف عن رأي أستاذه إبراهيم مصطفى وذكرت رأي شوقي ضيف وتمام حسان صاحب نظرية السياق والقرائن وختمته بالنتائج ولا ادعي لبحتي الكمال إذ الكمال لله وكتابه العظيم فان كان صوابا فمن توفيق الله وان كان زللاً فمن نفسي والشيطان والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول العامل النحوي وابن مضاء

أولاً: نظرية العامل:

إنّ نظرية العامل النحوي قديمة بدأت مع نشأة النحو العربي إذ ينسب إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) اهتمامه بها على ما رواه ابن سلام الجمحي^(١) (ت ٢٣١ هـ) وتابعه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩ هـ) وأصبح منهج النحو البصري يدور حول العلة والعامل والقياس واتسع عند الخليل بن احمد (ت ١٧٠ هـ) ونضج عند سيويه (ت ١٨٠ هـ) فكان نهجا خالصا في كتابه بعد أن أدار كتابه على هذه النظرية وان كان كل من يقرأ كتاب سيويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية^(٢). ونلاحظ أن سيويه رحمه الله قد ذهب مذهب شيخه الخليل فقال بعد أن ذكر مجاري العلامات الثمان في مطلع كتابه نراه (وانما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب

من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب^(٣) أما حد العامل فقد عرفه الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) (ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً) و (العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)^(٤) (أما الإعراب فهو اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة)^(٥) وظاهرة الإعراب من ميزات العربية ولها الجزء الأكبر في أداء المعنى الحقيقي للجملة العربية.^(٦) ومما يجب ذكره أن بعض الباحثين^(٧) شكك في أصالة العامل النحوي إذ ارجعوا التأثير بالقول بالعامل والمعمول من المنطق والفلسفة الأرسطية ؛ لأن من أسباب السببية الأرسطية هي التأثير والتأثير والسبب والمسبب والعلة والمعلول وهي أفكار دخلت إلى النحو العربي منذ اتصاله بالثقافة اليونانية فارتبط العامل بالعلة كثيراً إذ العامل البصري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها واحكامها فكما لا يجتمع على المعلول الواحد علتان لا يجتمع على المعمول الواحد عاملان^(٨).

ثانياً: اصول النحو العربي ونظرية العامل

لقد اعتمد النحاة العرب في تفعيد العربية ووصف بنيتها النحوية على ثلاثة أصول شكّلت مكونات منهجهم وهي السماع والقياس والتعليل، وإذا كانت أي نظرية بشكل عام تقوم على بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة تكوّن مجموعة متسقة يحملها مبدأ عام هو مبدأ التفسير^(٩)، فإن السماع، في النظرية النحوية كَوْن المادة المدروسة التي لا تشتمل على تجريد لأنها لا تتجاوز النقل والاستقراء^(١٠) ونهض القياس بترتيب المادة المدروسة وتصنيفها وفقاً لضوابط توصل إلى الحكم وذلك بإخراج المادة المشتتة في صورة منظمة تساعد على وضع قواعد تصفها وتفسرها وجاء التعليل قسيماً للقياس، والسماع يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص^(١١).

ويشكل العامل بتضافره مع الأصول الثلاثة السابقة البنية العامة لنظرية النحو العربي ويكاد ينعقد إجماع النحاة القدامى على أن ظواهر النحو في حركات الإعراب، بمدلوليه المعنوي واللفظي ومتغيرات التركيب إنما هي آثار العوامل.^(١٢)

ثالثاً: أصول دعوة ابن مضاء

لا بد لنا قبل الخوض في العامل وما ثار حوله من آراء أن نتعرف على الشخصية الفكرية لابن مضاء ابن مضاء القرطبي صاحب نظرية إبطال العامل النحوي فقد كان ابن مضاء يميل الى دعوة الموحدين ويذهب مذهبه فأعطوه منصب القضاء في بعض المدن ودعوة الموحدين التي استلهمها ابن مضاء فهي الدعوة التي دعت إلى مذهب الظاهر في الفقه، وهو مذهب أول من نادى به داود بن علي بن خلف البغدادي مقاماً الأصبهاني أصلاً المولود سنة ٢٠٠ هـ وقد تخرج على يد تلاميذ الشافعي وكان معجبا به وبمذهبه اشد الإعجاب ثم ما لبث أن خرج عنه وقال إن المصادر الشرعية هي النصوص وحدها ولا علم في الإسلام إلا في النص، وأبطل القياس ولم يأخذ به ف قيل له: كيف تبطل القياس وقد أخذ به الشافعي؟ فقال: أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان فوجدتها تبطل القياس وبهذا اتجه هذا العالم إلى علم السنة وكان ياجماع العلماء أول من اوجد القول بالظاهر يقول الخطيب البغدادي: (انه أول من أظهر انتحال الظاهر ونفي القياس في الأحكام قولاً، واضطر إليه فعلاً فسماه دليلاً)^(١٣) استقر المذهب الظاهري وكان له أنصار ومؤيدون وانتشر في بلاد المشرق والمغرب في القرنين الثالث والرابع حتى عد رابع مذهب بعد أن فاق مذهب ابن حنبل في الانتشار، إلا أن حملة العلماء اشتدت عليه في القرن الخامس الهجري فأضعفته وجاء ابن أبي يعلى (٤٥٨ هـ) فجعل للمذهب الحنفي مكانة زحزحت المذهب الظاهري فحل محله^(١٤) وفي الوقت الذي خبأ فيه المذهب الظاهري في المشرق كان يحيا حياة مزدهرة في الأندلس على يد ابن حزم الأندلسي الذي جعل للمذهب الظاهري أصولاً وكان مذهبه فيه يقوم على الأخذ بظاهر النصوص فكان كما قال في حقه^(١٥):

لا أَنشئ نَحْوَ آراءِ أَقُولُ بِهَا *** فِي الدِّينِ بَلْ حَسْبِيَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَنُ

فقام بإبطال القياس والعلل في جميع أحكام الدين يقول (وقد ذهب أصحاب الظاهر إلى القول بإبطال القياس في الدين جملة وقالوا: لا يجوز الحكم البتة في شيء من الأشياء كلها إلا بكلام الله تعالى أو نص كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أو بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من فعل أو إقرار أو إجماع من جميع علماء الأمة متيقنين أنه قاله كل واحد دون مخالف من أحد منهم أو بدليل من النص أو من الإجماع المذكور الذي لا يحتمل إلا وجهاً واحداً) وأبطل التعليل وقال فيه: (فصح انه لا تعليل في الدين ولا القول بان هذا سبب الحكم إلا أن يأتي به نص فقط) و(انه لا يحل التعليل في شيء من الدين ولا أن يقول القائل: لم حرم هذا؟ وحل

هذا؟^(١٦) ولقي ابن حزم الأذى في سبيل مذهبه ونفي وسجن وشرد^(١٧)، ولكن هذا المذهب لم يمت بل ازدهر في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع وعمم العمل به في شمال أفريقيا وبلاد الأندلس كلها يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الذي تولى الحكم من سنة ٥٨٠ هـ إلى سنة ٥٩٥ هـ وسار على ذلك من بعده وقد أثرت هذه الدعوة في بعض علماء عصر يعقوب بن يوسف في الأندلس وبدا المذهب الظاهري ظاهراً في آثارهم وقد تأثر بهذه الدعوة ابن مضاء القرطبي هذا النحوي الأندلسي الذي سنتكلم عنه بعد قليل فذهب مذهبهم الفقهي وحمل حملتهم على المذاهب الفقهية الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية بسبب ما حملت كتبهم من فروع وأقيسة وتعليل ووقف موقف الموحدين الذين حملوا الناس في دولتهم بالمغرب والأندلس على اعتناق المذهب الظاهري^(١٨).

رابعاً: ابن مضاء ونظرية العامل:

نسبه، حياته، دعوته:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. أصله من قرى شدونة ومولده بقرطبة. وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة ٥٧٨ هـ وتوفي باسبيلية^(١٩) وكانت له معارضة مع ابن خروف النحوي الشهير حول كتاب ألفه ابن مضاء ولما بلغه ذلك قال: نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان!^(٢٠)

روى عن عبد الحق بن عطية^(٢١)، والقاضي عياض^(٢٢) وخلانق، وعنه ابن حوط الله وأبو الحسن الغافقي، وولي قضاء فأس وغيرها، فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدره، وصار رحلة في الرواية، وعمدة في الدراية. وقال ابن عبد الملك: كان مقرئاً مجوداً، محدثاً كثيراً، قديم السماع، واسع الرواية، عارفاً بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، ثاقب الذهن، متوقد الذكاء، شاعراً بارعاً، كاتباً.

وصنف المشرق في النحو، الرد على التحوين، تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه: تنزيه أئمة النحو، عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، مولده بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة.

وَمَاتَ بِاشْبِيلِيَّةٍ سَابِعَ عَشْرِي جُمَادَى الْأُولَى - وَقِيلَ ثَانِي عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ - سَنَةِ
اِثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ. (٢٣)

وكتابه الذي عنيناه بالدراسة هو (الرد على النحاة) لم يلتفت إليه أحد، ولم يبه لرأيه هذا، وظل كتابه قابلاً في زاوية مظلمة، لثمانية قرون إلى أن قيَّض له الدكتور شوقي ضيف في سنة (١٩٤٧م) فحققه وقدم له بمقدمة أشاد فيها بهذا الرجل وكتبابه، ونعته بالطرفة البديعة!

والراجع إلى متن الكتاب يجد نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب وإن صاحبه ثائر على المشرق كله وليس فقط على نحوه^(٢٤) فالظاهرية أكثر ما يكرهون التأويل، فاللغة عندهم توقيفية من عند الله ويتضح من ذلك أن هجوم ابن مضاء القرطبي على نظرية العامل ودعوته إلى إلغائها كان بوحى من مذهبه الفقهي الظاهري، فنظرية العامل النحوي التي يعتمد عليها النحو العربي كأساس متين كانت قد تطورت من مبدأ العلة عند الفلاسفة منذ نشأتها^(٢٥).

يقول ابن مضاء القرطبي في مطلع كتابه الرد على النحاة: (قصدي من هذا الكتاب أن احذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وإن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمرًا) إن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب... وذلك بين الفساد)^(٢٦).

وقد لخص الدكتور شوقي ضيف - محقق كتاب الرد على النحاة - موقف ابن مضاء من نظرية العامل حيث قال: (نرى ابن مضاء يهاجم نظرية العامل التي أسس النحاة عليها أصول النحو وسننه وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاءً ويهدمها هدمًا)^(٢٧).

وابن مضاء في إلغاء نظرية العامل لاشك متأثر برأي ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) إذ قال في الخصائص (فإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)^(٢٨) وابن جني يحكي آراء النحويين، وتعجبه تعليلاً لظواهر الإعراب، ولكنه يستشعر بين الحين والحين ضعف تلك العلل، فلا يملك نفسه من التصريح بضعفها، كأنه يراها لا تخلو من الصنعة والتكلف^(٢٩). (اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم، مبني على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن

كان على غير قياس ومستثلاً، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وموعاد؛ وكذلك لو آثرت تصحيح فاء موسر وموقن لقدرت على ذلك، فقلت: "مُيسر ومُيقن" وكذلك لو نصب الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوار و النواصب والجوازم، لكنك مقتدرًا على النطق بذلك، وإن نفي القياس تلك الحال؛ وليست كذلك على المتكلمين؛ لأنها لا قدرة لها على غيرها^(٣٠) وقد ارجع ابن مضاء فكرة إلغاء العامل إلى من سبقوه إليها من أمثال ابن جنبي فهي فكرة قديمة ولكنه وسعها وأخرجها بشكل نظرية وانه ليدعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدله حيث يقول في كتابه (وأما القول بان الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به احد من العقلاء لمعان يطول ذكرها.....)^(٣١).

ويبدو أن ابن مضاء كان قليلاً من يؤمن بجدوى القياس في دراسة العربية، ويرى أن أكثر تعسف النحاة إنما جاءهم من إسرافهم في الصيغ والأبنية القياسية، فهو يحذر من هذه الوسائل المتحجرة الجامدة في صياغة الكلام العربي، فإذا قال ابن جنبي: "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب"^(٣٢). وقد انبرى ابن مضاء الى ما في هذا الاعتقاد من التكلف فقال: (والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع! وكذا فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل)^(٣٣). وقد حاول ابن مضاء أن يبيّن فكرته في العامل على نقطتين: الأولى تقوم على تنفيذ العامل بوصفه عدما فالألفاظ تتحول إلى عدم بعد النطق بها فالنطق يجردها من قوة التأثير فهو يركز على السلسلة اللغوية المنطوقة مشافهة فالألفاظ يجب أن تكون حاضرة حيث تفعل فعلها رفعا ونصبا وجرا وجزما ولكن عندما ننطق بها تتحول إلى عدم مما يفقدها قوة العمل والفكرة الثانية: فإنها تقوم على افتقار معاني هذه العوامل إلى العمل بعد تحول ألفاظها إلى عدم^(٣٤).

ثم تنقل ابن مضاء إلى بحث العوامل المحذوفة ليدل على مدى فساد نظرية العامل فقد قسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام إلى ثلاثة أقسام

- ١ - قسم حذف بعلم المخاطب به كقوله تعالى (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)^(٣٥) يعني انزل خيرا.

٢ - وقسم حذف والكلام لا يفتقر إليه مثل (أ زيدا ضربته؟) فان النحاة يقدرن عاملا محذوفا عمل النصب في زيد^(٣٦).

٣ - أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة فهو أكثر عنتا من القسم الثاني إذ نرى النحاة يقدرن عوامل محذوفة في عبارات لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعو ولو قال المتكلم: أدعو عبد الله بدلا من يا عبد الله لتغير مدلول الكلام وأصبح خبرا بعد أن كان إنشأ^(٣٧).

وينبه ابن مضاء انه ربما قال قائل: كيف نبطل العامل وقد اجمع عليه النحاة؟ فيقول: إن إجماعهم ليس حجة علينا^(٣٨). ومن هنا كانت ثورة ابن مضاء على النحو العربي أول محاولة جريئة موجهة إلى صميم النحو العربي وقواعده وثورة حقيقية على النحو جميعا ونحو البصرة بالخصوص وكانت هذه المحاولة هي التي دفعت الميسرين إلى نهج منهج مماثل لابن مضاء.

المبحث الثاني العامل عند المحدثين

انتقد الميسرون العامل النحوي انتقادا شديدا ونظروا إلى العامل النحوي نظرة سلبية، وقد اعتمدوا في تفنيده على آراء ابن جني وآراء ابن مضاء القرطبي وعدوه من أسباب تعقيد النحو العربي، إذ لا يمكن أن تقوم له قائمة إلا بالغاثة^(٣٩). ولا شك أن أجراً الأصوات التيسيرية للنحو في الثلث الأول من هذا القرن هو صوت العالم الجليل الأستاذ إبراهيم مصطفى (رحمه الله) في كتابه إحياء النحو الذي أصدره عام ١٩٣٧ م وكان بحق قفزة في المنظور النحوي الصادر في دعوته إلى التجديد وطموحه للتيسير^(٤٠).

ابتدأ إبراهيم مصطفى محاولته بانتقاد النحاة القدامى في تعاملهم مع اللغة فقد رأى أنهم بنوا نظرتهم اللغوية على أسس فلسفية، وحاولوا تحليل اللغة تحليلا منطقيا في ضوء فلسفة العامل، فربطوا بين الحركة الإعرابية والعامل كما يرتبط الأثر بالمؤثر في عوارض الحياة وحوادثها، إذ نراه يقول: (لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة، وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلبي يسعى إليه ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آماداً وكاد يصد الناس عن معرفة

العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير^(٤١) ويمكن تلخيص موقف إبراهيم مصطفى من العامل النحوي بما يأتي:

١- اعتراف إبراهيم مصطفى بان علماء العربية قد بنوا تصوراتهم النحوية على أساس الاستقراء والتتبع لمواطن الكلم، فعدوا الحركات الإعرابية عوارض تتغير بتغير التركيب

٢- قبل إبراهيم مصطفى كون المتكلم مُحدثًا لحركات الإعراب وبهذا يكون المتكلم هو العامل وليس الألفاظ في رأيه وهذا رأي ابن مضاء.

٣- رفض طبيعة التفكير النحوي عند علماء العربية القدامى في تعاملهم مع اخطر ظاهرة لغوية في العربية وهي ظاهرة الإعراب لأنهم جعلوه حكماً لفظياً خالصاً محكوماً بالعامل وأثره فاللفظ يمكن أن يرفع أو ينصب أو يجزأ^(٤٢).

إذ نراه يقول: (على أن أكثر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته..... ونحن نحاول أن نبث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى^(٤٣)).

٤- كما دعا إلى إعادة بناء الدرس النحوي، فرفض العامل النحوي، لأنه يؤدي إلى تجاوز كثير من الخلافات والآراء التي لا جدوى منها وفي هذا تشذيب واضح للنحو، وهذه الأمور لا يمكن معالجتها إلا بإقصاء نظرية العامل وتقويضها فترحل هذه الأفكار برمتها عن الدرس النحوي وبهذا يتخلص الدرس العربي من مظاهر التعقيد^(٤٤).

وحاول إبراهيم مصطفى أن يجد البديل لنظرية العامل فتحدث عن معاني الإعراب فعّد الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة والفتحة ليست علامة إعراب^(٤٥) وأما الفتحة فإنها ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كل ما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فلإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا ببقية من مقطع ولا اثر لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام^(٤٦). ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الأستاذ إنَّ عملية الجدولة التي أطلقها على اللغة لا تناسب اللغة إطلاقاً ولا تتفق مع الاستقراء اللغوي العام ووضع على رأسه الضمة ووضع فيه كل ما هو مسند إليه وهو أمر مردود إذ اصطدم بان هناك

مسندا إليه وليس مضموما وهناك منصوب وهو مسند إليه وهو اسم إنَّ فكان عقبة في وجه الأستاذ أقضت مضجع أفكاره وزعزعت جدولته ولكنه لم يستسلم بل دافع مستميتا بلغ به الحد أن يقول: (إنَّ الأصل في اسم إنَّ الرفع ولكن النحاة اخطأوا في فهم هذا الباب وتدوينه ثم تجرؤا على تغليط العرب في بعض أحكامه)^(٤٧). وكلامه حول أن الفتحة ليست حركة إعراب وإنما الحركة الخفيفة المستحبة التي يراد أن تنتهي بها الكلمة وإنها بمثابة السكون وهو تجرؤ منه فأنى للعربية بالسكون إذن إن كانت الفتحة بديلا عنها؟! أو ليس الوقف بالسكون من سمات الفصحى؟ وقوله أن الحركات ليست أثرا للعامل بل هي للمتكلم ليدل بها على معنى فيه نظر؛ لأن العامل لا يناقض المعنى بل يتماشى معه، ولأننا لا ننكر أن الحركات من صنع المتكلم ولكنه محكوم بقواعد النحو عند النطق بهذه الحركات وليس له ارتجال الحركات حسبما يشاء^(٤٨).

ومع ما جاءت به نظرية الأستاذ إبراهيم من محاوله جريئة وما دار حولها من صحب وهو جمعت في كل مكان من بلاد العرب إلا أنها كان لها تأثير واضح في دارسي النحو العربي ولا سيما من كان ميسراً أو يدعو إلى التيسير وكان في مقدمتهم أحمد عبد الستار الجوّاري^(٤٩) وارتكز على الأصول التي ارتكز عليها أستاذه إبراهيم مصطفى وفي مقدمتها إلغاء نظرية العامل^(٥٠). وبدا الجوّاري حياته التأليفية في التيسير النحوي بإصداره كتاب (نحو التيسير) سنة ١٩٦٢م وتأثر بكتاب إبراهيم مصطفى (إحياء النحو) وبما قرّره وزارة المعارف المصرية^(٥١). وكانت دعوته مشابهة لدعوة أستاذه إبراهيم مصطفى وفي مقدمتها إلغاء نظرية العامل النحوي ويمكن تلخيص موقفه من العامل بما يأتي:

١- العامل النحوي هو الذي عقد النحو وخلف أبوابا لا حاجة بنا إليها فربط ظاهرة الإعراب بالعامل^(٥٢)، فقال: (وحقا إنَّ موضوع العامل في الإعراب هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن وظيفته في النحو)^(٥٣).

٢- الاتجاه الصحيح يقوم على ربط ترتيب الكلام بالمعنى في تفسير الظواهر اللغوية وقد نص على ذلك بقوله والواقع أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام^(٥٤).

٣- إلغاء العامل النحوي وبهذه بعيدا عن الدراسة النحوية، ضروري؛ لأنه يشكل نظرة سطحية ميكانيكية، وأضاف إليها العناية والاهتمام بالمعاني التي تنتجها الألفاظ حيث تقع في

تركيب الكلام، ونراه يخفف من حدة هجومه على العامل في نهاية بحثه عندما استدرك بقوله وليس كلام النحاة عن العامل لغواً كله، فإن فيه ومضات تدل على إن هذا الجفاف بل الجمود في تناوله أمر لا يؤخذ على إطلاقه بل أن يلتبس مصدر تلك الومضات^(٥٥).

ومن المحدثين الذين تأثروا بأفكار إبراهيم مصطفى في موقفهم من العامل، الدكتور مهدي المخزومي^(٥٦) فقد اتخذ في كتابين من كتبه منهجاً نقدياً تيسيراً، الأول (في النحو العربي نقد وتوجيه) سنة ١٩٦٤م والثاني: (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) سنة ١٩٦٦م ذكر في الأول عدة آراء بعضها له وبعضها لمن سبقوه وعاصروه، وجعل الثاني تطبيقاً للآراء التي امن بها واحتج لها^(٥٧) حيث نراه يقول: (وقد اعتدَّت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً فجعلت الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة و أمّا الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية)^(٥٨). وهذا القول يظهر موقف المخزومي المؤيد لرأي إبراهيم مصطفى فهو يشاطره الرأي في رفضه للعامل النحوي ويؤيده أيضاً في موقفه من الفتحة فقد جردها من دلالتها على المعنى^(٥٩). وسار على طريق ابن جني وابن مضاء والمحدثين من قبله في ثورته على العلل والعوامل فقال في مقدمة كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه: (إن إصلاح وتيسير النحو لن يتم ما لم نحقق خطوتين، الأولى: أن نخلص النحو العربي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل هو منهج الفلاسفة والثاني: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونعين نقطة البدء به^(٦٠)). ومن بعد ما ذكرنا من ميسرين جاء تمام حسان في كتابه الرائع (اللغة العربية معناها ومبناها) وفيها رسم الدكتور لنظرية أراد منها أن تصلح بديلاً وخلصتها أن المعاني لها ثلاثة أنواع: المعنى الوظيفي أي المعنى النحوي كالفاعلية والمفعولية..... والمعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما في المعاجم، وحصيلتهما يعطينا المعنى اللفظي السياقي أو معنى ظاهر النص كما يسميه الأصوليون والمعنيان الأوليان هما مكتوبان أما الثالث فهو معنى المقام والظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص وذكر قرائن التعليق اللفظية والمعنوية وذكر من اللفظية، العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، المطابقة، الربط، التضام، والأداة. وقرائن التعليق هذه معنوية ولفظية هي التي يجب أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي أو بمعنى آخر عند الإعراب وهي تغني عن نظرية العامل النحوي الذي قال به النحاة ومن هنا اتجه النحاة إلى القول بالعامل النحوي إلى

إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية ويجب علينا أن ننظر إلى قرائن التعليق كلها لا إلى العلامة الإعرابية وحدها^(٦١).

ثم استنتج إننا نستطيع أن نعرب كلاماً ولا معنى له من الناحية المعجمية إذا اتضح معناه الوظيفي وقام الدكتور باختراع ألفاظ جديدة لا تدل على أي معنى لكنها أعربت وظيفياً وعرفنا الفعل من الفاعل وارجع السبب إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا الدلالي ونراه يذكر نظريته في هذا الكتاب في كتابه (مناهج البحث في اللغة) إذ يقول: (والحق إن الصلة وثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربت إعراباً صحيحاً)^(٦٢) وقد انتقدت هذه النظرية لأننا لا نستطيع أن نحدد المعنى الوظيفي أي الإعرابي إلا بعد معرفة المعنى المعجمي والوظيفة اللغة الاجتماعية قبل كل شيء وكلام الشيخ عن نظرية التعليق عند عبد القاهر الجرجاني فهمها من جانب واحد ليبرهن عن صحة نظريته الجرجاني صرح بأكثر من مكان بوجود العامل^(٦٣) وذكر أن المعنى المعجمي هو الذي سيحدد المعنى الوظيفي أي الإعرابي لأن اللغة ليست قوالب شكلية يوضع فيها أي كلام فيستقيم المعنى.

الخاتمة

بعد تنقلنا في نظرية العامل النحوي بين قدماء ومحدثين من مؤيدين ومعارضين تبين لنا ما يأتي:

١- إن العامل النحوي موجود في اللغة العربية وهو لصيق بها وهو يعطي الكلام معايير ثابتة تقى المتكلم من الوقوع في الخطأ وتحفظ النحو من اللحن فيه وصرح به النحاة الأوائل ابتداءً من الخليل وسيبويه وأشار إليه ابن أبي إسحاق الحضرمي وغيره وسارت الدراسات النحوية لأربعة قرون فظهر ابن مضاء القرطبي.

٢- كان ابن مضاء صاحب الثورة الرهيبية على العامل النحوي فقد دعا إلى إلغائه بإيحاء من مذهبه الظاهري في الفقه وقد استلهم ابن مضاء روح هذه الثورة على الفقه والفقهاء وحاول تطبيقها على النحو والنحاة بعد أن وجد أن كتب النحو تكبر وتتضخم ومادة النحو تتسع وتتفرع بما ادخله النحاة وخصوصاً المتأخرون من أقيسه وتأويلات وتقديرات وتعليقات وقد تكون بعيدة جداً في بعض الأحيان ولا يتحملها ظاهر النص وبما أحدث فيها من مسائل

خلافة كثرت فيها الفروع والشعب والآراء والأقوال والاستنتاجات والبراهين التي لم يكن بها نفع لا للنحو ولا من لمن تكلم به، وكان تأثره أيضاً بابن جني إن صح أن ابن جني حاول إلغاء بعض الأفكار الفلسفية في النحو العربي وكانت محاولة ابن مضاء من أجراً المحاولات لتيسير النحو العربي

٣- وعندما جاء المحدثون وانتقدوا العامل النحوي وثاروا عليه وكانت بداية الصيحات من قبل إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) وسار على ركب ابن مضاء في إلغاء العامل، وقدم له طه حسين بمقدمة طويلة فحواها السير نحو إلغاء العامل تيسيراً للنحو العربي، وكان الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى في إلغاء العامل، وجاء بعدهم مهدي المخزومي فطالب بإلغاء العامل متأثراً بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى، ولا بد من ذكر شوقي ضيف محقق كتاب الرد على النحاة فقد كان معجباً بآراء ابن مضاء ووافقه في كثير من المسائل فكان مساعداً له ومؤيداً، ثم جاءنا تمام حسان فحاول إحلال نظرية المعاني اللفظية والقرائن السياقية بديلاً عن العامل النحوي إلا أن الإرث العملاق لهذه النظرية في النحو العربي كانت ضده ولم يستطع الصمود في وسط التيار الجاف لأقوال وأراء النحاة العرب.

وهذه المحاولات ليست أفكاراً نهائية، نلتقط منها ما يعزز تيسير النحو فليس من الحكمة رفضها تحت أي حجة إنما نحاول تفعيل جوانبه ونسمح بما هو صالح منها أن يتسلل إلى درسنا النحوي فنظرية بقت في الدرس النحوي لاثنى عشر عاماً فهي نظرية تستحق التبجيل واجتماع علماء الأمة ونحاتها ومفسريها ممن كانوا شعلة في دجى الليل البهيم على القول بها من قدماء ومحدثين لتحقيق بنا أن نقبل ماء جاءوا به وهو الفريد من بين لغات العالم ومن خرج عن إجماعهم نقول له قال الرسول الأكرم: (لا تجتمع أمتي على ضلالة).

هوامش البحث:

(١) طبقات فحول الشعراء: ١٤.

(٢) المدارس النحوية شوقي ضيف: ٣٨.

(٣) الكتاب: ١/٤١.

- ٤) التعريفات: ١٤٥
- ٥) أوضح المسالك ٣٨/١.
- ٦) نظرية العامل في النحو العربي: ٤٣-٤٤.
- ٧) ينظر مناهج البحث في اللغة : ٢٣-٢٤ وظاهره ان الدكتور تمام حسان يرتضي هذا الرأي .
- ٨) ينظر ابن مضاء القرطبي: ١٢ ومدرسة الكوفة: ٢٦١.
- ٩) اللسانيات واللغة العربية: ١٣.
- ١٠) الأصول: ٦٥.
- ١١) في تاريخ العربية: ١٢.
- ١٢) نظرية العامل في النحو العربي: ٤٦.
- ١٣) تاريخ بغداد: ٨/٣٤٨.
- ١٤) ابن حزم ٢٦٧.
- ١٥) الإحكام في أصول الأحكام: ٧١/١.
- ١٦) المصدر نفسه: ٥٥/٧، ٩٢/٨، ١١٤.
- ١٧) المعجب في تلخيص إخبار المغرب: ٢٧٨-٢٧٩.
- ١٨) المدارس النحوية (خديجة الحديثي) ٣١٤-٣١٦.
- ١٩) ينظر الأعلام: ١/١٤٦-١٤٧.
- ٢٠) ينظر بغية الوعاة : ٣٢٣/١.
- ٢١) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، ابو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر. ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملشمين. وتوفي بلورقة. له (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) وغيرها، توفي عام ٥٤٢ هـ. ينظر الاعلام : ٣/٢٨٢.

- (٢٢) عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة. وتوفي بمراكش مسموما، توفي عام ٥٤٤ هـ. ينظر الاعلام: ٩٩/٥.
- (٢٣) ينظر بغية الوعاة: ٣٢٣/١ والاعلام: ١٤٦/١.
- (٢٤) مقدمة الرد على النحاة: ١٨-١٩.
- (٢٥) ابن مضاء القرطبي: وجهوده النحوية؟، معاذ السر طاوي: ١٠٢-١٠٥.
- (٢٦) الرد على النحاة: ٧٦-٧٧.
- (٢٧) مقدمة الرد على النحاة: ٢٤.
- (٢٨) الخصائص: ١٠٩/١-١١٠.
- (٢٩) ينظر دراسات في فقه اللغة: ١٣٥.
- (٣٠) الخصائص: ١٤٨/١-١٤٩.
- (٣١) الرد على النحاة: ٧٧-٧٨.
- (٣٢) الخصائص: ١١٩/١.
- (٣٣) الرد على النحاة: ١٥٦-١٥٧.
- (٣٤) فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٤٥.
- (٣٥) سورة النحل : أية ٣٠ .
- (٣٦) الرد على النحاة: ٢٦.
- (٣٧) المصدر السابق: ٢٦-٢٧.
- (٣٨) المصدر السابق: ٢٦.
- (٣٩) فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٢.
- (٤٠) نحو التيسير في دراسات الدكتور الجواري: ٢٣.

- (٤١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٢٧.
- (٤٢) فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٢-١٥٣.
- (٤٣) إحياء النحو: ٤١.
- (٤٤) فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٣-١٥٤.
- (٤٥) فكرة التيسير في دراسات الدكتور الجوّاري: ٢٣.
- (٤٦) الرد على النحاة: ٥٠.
- (٤٧) إحياء النحو: ٥٠.
- (٤٨) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: ٧٦-٧٧.
- (٤٩) ولد في بغداد عام ولد في بغداد سنة ١٩٢٤ م، وفي اضيافته المحفوظة في المجمع العلمي العراقي فإن ولادته هي سنة ١٩٢٢ م.. وقد أشارت ابنته (أسل) في موقعها الالكتروني إلى أنه ولد سنة ١٩٢٤ اعتماداً على سيرة ذاتية مختصرة له كتبها صديقه وزميله في المجمع الأستاذ محمود شيت خطاب رحمه الله.. وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية، دخل دار المعلمين العالية ببغداد وتخرج فيها سنة ١٩٤٣.. ولم يكتف بما حصل من شهادة، وإنما قدم طلباً للالتحاق بالبعثة العلمية العراقية، فذهب إلى مصر ودخل كلية الآداب بجامعة القاهرة وكانت تسمى آنذاك جامعة فؤاد الأول وحصل على الماجستير سنة ١٩٤٧ عن رسالته الموسومة: "الحب العذري". وقد عاد إلى وطنه وعين مدرساً في دار المعلمين العالية فمساعداً لعميدها ثم التحق ثانية بجامعة القاهرة وحصل سنة ١٩٥٣ على الدكتوراه عن أطروحته الموسومة: "الحياة الأدبية في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي". شغل مناصب عديدة بعد تخرجه، ومن ذلك تعيينه مديراً للتعليم الثانوي في وزارة التربية سنة ١٩٥٦ وعميداً لكلية الشريعة سنة ١٩٥٩ ووزيراً للتربية مرتان الأولى سنة ١٩٦٣ والثانية سنة ١٩٦٨.. ثم وزيراً للأوقاف ١٩٧٥ - ١٩٧٩..
- كما انتخب لسنوات طويلة نقيباً للمعلمين (١٩٦٢) ثم أميناً عاماً لاتحاد المعلمين العرب (١٩٦٩ - ١٩٨٢).

نشرت له كتب عديدة أبرزها:

١. الحب العذري (القاهرة، ١٩٤٨)
 ٢. الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري (بيروت، ١٩٥٦) وطبع عدة طبعات آخرها سنة ١٩٩٥
 ٣. أسلوب التفضيل في القرآن الكريم (بغداد، ١٩٨٧)
 ٤. نحو الفعل (بغداد، ١٩٧٤).
 ٥. نحو القرآن (بغداد، ١٩٧٤)
 ٦. نحو المعاني (بغداد، ١٩٨٧)
 ٧. نحو التيسير، (بغداد، ١٩٦٢)
 ٨. المقرب لابن عصفور تحقيق، (بغداد، ١٩٧١)
- ومن مقالاته:

١. التعريب والاصطلاح (مجلة المجمع العلمي العراقي)، المجلد ٢٧، (١٩٧٦)=
٢. حقيقة التضمن ووظيفة حرف الجريمة (مجلة المجمع العلمي العراقي)، المجلد ٣٢، (١٨١)
- نحو المعاني ومصنفات أخرى توفي عام ١٩٨٨. ينظر مدونة الدكتور العلاف
(www.allafblogspot.com.blogspot.com).

٥٠ فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٥

٥١ النحو العربي مذاهبه وتيسيره: ٢٥٦

٥٢ فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٥

٥٣ نحو التيسير: ٤٦

٥٤ فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٥-١٥٦

٥٥) نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري: ٥٠ وينظر فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٦

٥٦) ولد مهدي بن محمد صالح المخزومي في النجف ١٩١٩ م وحصل على بعثة لنيل الشهادة الجامعية من كلية الآداب بجامعة القاهرة فؤاد الأول فحصل عليها سنة ١٩٤٣ م. وكانت جامعة القاهرة مركز جذب لطلبة الدراسات العليا في الثلاثينيات والأربعينيات فبعد حصوله على الشهادة الجامعية وعودته إلى بغداد مدرّساً للعربية في دار المعلمين الريفية في الرستمية ببغداد لم يتخذ مهنة التدريس للارتزاق إنما طمح أن يحصل على فرصة أخرى من وزارة المعارف للحصول على شهادة التخصص العالي (الماجستير) من الجامعة المذكورة فعاد إلى القاهرة وقد أثبت جدارة بحصوله على درجة التفوق في الدراسات العليا مع إعجاب أساتذته وأبرزهم الأستاذ إبراهيم مصطفى صاحب كتاب " إحياء النحو " والمشرّف على رسالته (الخليل بن أحمد الفراهيدي - أعماله ومنهجه) وقد أجيّزت سنة ١٩٥١ م، واستمر في طريقه العلمي ليكمل دراسته والحصول على الدرجة ن الدرجة وقد أجيّزت سنة ١٩٥١ م، واستمر في طريقه العلمي ليكمل دراسته والحصول على الدرجة العليا فاختار هذه المرة مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو وقد تم إعدادها ومناقشتها وأجيّزت سنة ١٩٥٣ م وكان فيها موضع إعجاب من أساتذة القاهرة لأنهم رأوا فيه نموذجاً لم يتوقعوه في مجال اللغة والعلم بها وكان لمدرسة الكوفة صدى في أوساط الدرس الجامعي والبحثي وكذلك موضوع رسالته السابق مما دفع إعدادها ومناقشتها وأجيّزت سنة ١٩٥٣ م وكان فيها موضع إعجاب من أساتذة القاهرة، وتم فصله مع مجموعة من زملائه من الجامعة سنة ١٩٦٣ م لأسباب سياسية، فتغرب إلى السعودية فاستقبلته جامعة الرياض ١٩٦٤ م، وسلمته قسم اللغة العربية للإفادة من علمه ولما عاد إلى وطنه بعد غربة خمس سنين ١٩٦٨، عاد إلى كليته الآداب ببغداد مدرّساً ثم رئيساً لقسم العربية فأحيل على المعاش (التقاعد) مع مجموعة من زملائه الجامعيين سنة ١٩٧٩ م، وبعد إحالته على المعاش (التقاعد) لازم بيته ومكتبته فكان مجلسه في بيته عامراً بتلاميذته ومريديه وزملائه فكان كما وصفه الدكتور عبد الجبار المطلبي: جلدًا صبوراً كتوما لا يشكو من الحياة بالرغم من صعوباتها ومعاناته فيها. يستقبل الأحداث بابتسامته الرقيقة وتعليقاته الواعية على

- الأحداث في العراق. وكم كان يتمنى أن يرى لليل العراق آخر اكان هذا أمله حتى آخر أيامه كانت وفاته يوم الجمعة ٥/٣/١٩٩٣ م.
- ٥٧) النحو العربي مذاهبه وتيسيره: ٢٥٩.
- ٥٨) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥.
- ٥٩) فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: ١٥٧.
- ٦٠) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥-١٦. وينظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: ٥٥٨-٥٦٠.
- ٦١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١، ٢٠٥ وينظر ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٧٧-٧٩.
- ٦٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٨٠ نقلا عن مناهج البحث في اللغة: ١٩٣.
- ٦٣) دلائل الإعجاز: ٦٦، ٤٤.

المصادر والمراجع

- ١- ابن حزم حياته وعصره، آراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، القاهرة الطبعة الثانية.
- ٢- ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى (١٩٨٨م).
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري المتوفى سنة (٤٥٦هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر، قدم له الدكتور إحسان عباس، دار الأفق الجديدة، بيروت-لبنان.
- ٤- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.
- ٥- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، راجعه وقدم له فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦.
- ٦- الأصول، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.

- ٧- الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م الطبعة الخامسة عشرة.
- ٨- أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٩- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسن، مكتبة الانجلو المصرية، (د.ت)
- ١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٥م، الطبعة الأولى.
- ١١- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف الدكتور محمد المختار ولد أبيه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ الطبعة الثانية.
- ١٢- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مطبعة السعادة، ١٩٣١م، الطبعة الأولى.
- ١٣- التعريفات، الجرجاني، قام بضبطه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٩٨٣ الطبعة الأولى.
- ١٤- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان-بيروت.
- ١٥- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م-١٣٧٩هـ الطبعة الأولى.
- ١٦- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، (١٩٨٢).
- ١٧- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، (ت ٢٣٢هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني جدة.
- ١٨- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، الدكتور احمد سليمان ياقوت، جامعة الرياض، ١٩٨٢م

- ١٩- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، خليل احمد عمارة، مطبوعات جامعة اليرموك.
- ٢٠- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.
- ٢١- الكتاب، سيبويه، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٩م الطبعة الأولى.
- ٢٢- اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفهري الفاسي، منشورات عويدات بيروت، ١٩٨٦م، الطبعة الأولى.
- ٢٣- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ الطبعة الخامسة.
- ٢٤- المدارس النحوية، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الأمل الأردن - اربد، ٢٠٠١م - ١٤٢١هـ الطبعة الثالثة.
- ٢٥- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، (د-ت).
- ٢٦- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، بغداد ١٩٨٦.
- ٢٧- مدونة الدكتور العلاف على شبكة الانترنت (www.wallafblogspotcom.blogspot.com).
- ٢٨- المعجب في تلخيص إخبار المغرب، المراكشي، القاهرة، مصر.
- ٢٩- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري، محمد حسين علي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٠م.
- ٣٠- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، الدكتور احمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
- ٣١- النحو العربي، مذاهبه وتيسيره، تأليف مجاهد جيجان الدليمي، محمد صالح التكريتي، عائد كريم علوان الحريزي، (د-ت).

٣٢- نظرية العامل في النحو العربي، عبد الحميد مصطفى السيد، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد (٣+٤) ٢٠٠٢ م.

ABSTRACT

This research aims basically to search in the theory of worker grammar when(Ibn mudhaa Qurtubi) and Grammatical and as modernists, and why choose this character for being famous personalities rebellious on the theory of factor Grammar, which has been corroborated by the ancients such as(Al Khalil) and(Sibawayh) Basra s linguists early, it has invalidated the ibn lit Theory Group and the Inspired by his doctrine of virtual jurisprudence, which invalidated the measurement and reasoning and some philosophical ideas, one of the boldest attempts accommodative in the history of Arabic grammar, but modernists was the first of whom Ibrahim Mustafa in his book (the revival of grammar) and followed(Ahmed Abdel Sattar Aljwary) and (Mehdi Makhzoumi) and (Shawqi dhaif) in some of his views (Tammam Hassan) who tried to put theory clues contextual replace the theory of employment, the right that the theory of factor authentic rooted in the Arabic grammar and could not who rebelled should change something but they could not nullification because of the weight of the Great in Arabic, as well as some opinions facilitation of attempts wonderful to facilitate the Arabic grammar.